Wadi AlShatti University Journal for Pure and Applied Science

مجلة جامعة وادي الشاطئ للعلوم البحتة والتطبيقية

Volume 2, No. 1, January-June 2024 Online ISSN: 3006-0877 المجلد 2، الاصدار 1، يناير- يونيو 2024

FINANCE AND BANKING

Internal Factors Facing the Conversion of Conventional Banks to Islamic Banks in Libya: A Field Study on Jumhouria Bank, Sabha Branch

Ali Hamed Erhoma [1]

[1] Faculty of Economics, University of Alzaitoona , Tarhouna, Libya

ARTICLE HISTORY

Received 22 November 2023
Revised 23 December 2023
Accepted 14 January 2024
Online 18 January 2024

KEYWORDS

Islamic Banks;
Commercial Banks;
Interest Rate.

ABSTRACT

The study attempted to find out the impact of internal factors constraining traditional banks converting into Islamic banks in Libya, by making use of previous theoretical studies as well as applied research. Where the problem of the study was the non-compliance of (traditional) commercial banks and those in charge of them to apply the rules and provisions of Islamic Sharia in financial, banking and economic transactions, and the lack of understanding of the two parties (Shariah and economists) and harmony among them on the analysis of the issue of bank interest. While the aim of the study was to find out the impact of internal factors on converting traditional banks into Islamic banks in Libya. To achieve this goal, the study used a closed-ended questionnaire to survey the data, and it was analyzed using the SPSS analysis program. The results of the study show that the rate of answering yes was (33.11%), while the rate of answering no was equal to (66.89%), and this indicates that the degree of handicap It was high, so the study hypothesis is accepted, "There are internal obstacles affecting the process of converting conventional banks to Islamic banks in Libya.

العوامل الداخلية التي تواجه تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع سبها

علي حامد ارحومة

الكلمات المفتاحية

المصارف الإسلامية
المصارف التجارية
سعر الفائدة.

الملخص

حاولت هذه الدراسة معرفة العوامل الداخلية والتحقق من مدى تأثيرها كمعوقات في تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، من خلال الاستفادة من الدراسات النظرية السابقة وأيضا البحوث التطبيقية، حيث كانت مشكلة الدراسة في عدم التزام المصارف التجارية (التقليدية) والقائمين عليها بتطبيق قواعد واحكام الشريعة الاسلامية في المعاملات المالية والمصرفية والاقتصادية، وعدم فهم الطرفين (الشرعيين والاقتصاديين) والانسجام فيما بينهم حول تحليل موضوع الفائدة المصرفية، في حين كان الهدف من الدراسة معرفة العوامل الداخلية و ما مدى تأثيرها كمعوقات في تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.

ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد تم استخدام الاستبيان المغلق لاستقصاء البيانات، ومن تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل SPSS، ويتبين من نتائج الدراسة ان نسبة الإجابة بنعم كانت (33.11%)، في حين كانت نسبة الإجابة بلا تساوي (66.89%)، وهذا يشير إلى إن درجة المعوق كانت مرتفعة، لذا يتم قبول فرضية الدراسة " توجد معوقات داخلية تؤثر على عملية تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا".

المقدمة

تعتبر المصارف التجارية من أهم المؤسسات الاقتصادية نظراً للدور الذي تقوم به في توفير التمويل اللازم للشركات الصناعية والتجارية والزراعية والمؤسسات العامة، والأفراد عن طريق تعبئة المدخرات وفتح صور الائتمان المختلفة وتشجيع الاستثمار، ذلك لغرض تحقيق عدة أهداف أهمها تحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة واستمرار معدل النمو الاقتصادي [1] ، ويتوقف نجاح المصارف الإسلامية على حجم العوامل أو المعوقات التي تختلف من بيئة الى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر حسب الأهمية النسبية لحجم وتأثير كل منها على القطاع المصرفي، وهذه المعوقات يمكن إرجاعها إلى واقع البيئة التي تعمل فيها المصارف، فإن البيئة التي اعتادت وألفت وتمرست وصاغت نظامها وقوانينها على أساس المعاملات بفائدة، أصبح فيها عمل المصارف الإسلامية التي تبتعد على أساليب التعامل بالفائدة – مثل الجسم الغريب في هذه المجتمعات، وقد ينعدم في هذه البيئة التألف والانسجام بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية بطريقة تعايش وتعامل سلس ومعتاد [2]. في حين، كان الهذف لهذه الدراسة هو معرفة العوامل الداخلية والتحقق من مدى تأثيرها كمعوقات على تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.

مشكلة الدراسة

*Corresponding author: alihamid320@yahoo.com

تكمن مشكلة الدراسة في عدم التزام المصارف التجارية (التقليدية) والقائمين عليها بتطبيق قواعد واحكام الشريعة الاسلامية في المعاملات المالية والمصرفية والاقتصادية، وعدم فهم الطرفين (الشرعيين والاقتصاديين) والانسجام فيما بينهم حول تحليل موضوع الفائدة المصرفية، وبالرغم من أن القران الكريم يعتبر الأساس الذي تستمد منه القوانين والتشريعات.

ظهرت مشكلة الدراسة جلية لدى الباحث من خلال دراسته واطلاعه على بعض الدراسات والبحوث السابقة حول المصارف التجارية والتي اتضح له من خلالها وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المصارف في المرحلة الراهنة والمتمثلة في توظيف الفائض النقدي، ومن هذه المشاكل علينا الوقوف على معرفة العوامل الداخلية والتحقق من مدى تأثيرها كمعوقات على تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.

قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) 130 سورة آل عمران.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى امكانية تحويل المصارف التجارية في ليبيا إلى مصارف إسلامية، وتحرير المجتمع الليبي من التعامل الربوي القائم على سعر الفائدة وأكل أموال الناس بالباطل، وكذلك إثراء المكتبة الليبية والعربية بهذه الدراسة، حيث يتضح للمتتبع لحركة المصارف الإسلامية منذ ما يزيد على الثلاثة عقود، أن الدراسات والبحوث والكتب والمنشورات المتعلقة بدراسة المصارف الاسلامية مقارنة بالمجالات الاخرى لا تحظى بقدر كبير من الاهتمام والبحث من قبل الاقتصاديين والمفكرين ويتضح ذلك جلياً من خلال النقص الشديد لهذه الكتب والدراسات في المكتبات.

كما تفتح هذه الدراسة رؤى جديدة أمام المجتمع للاستثمار وتشغيل الأموال المعطلة والموجودة خارج المصارف بما يعود بالأثر الإيجابي على المجتمع من خلال القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل جديدة ومحاربة الفساد.

هدف الدراسة

معرفة العوامل الداخلية والتحقق من مدى تأثيرها كمعوقات على تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.

فرضية الدراسة

توجد عوامل داخلية تؤثر كمعوقات في عملية تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا.

حدود الدراسة

-حدود مكانية

من حيث المكان فإن البحث اقتصر على مصرف الجمهورية بمدينة سبها.

-حدود زمنية

من حيث الزمان فإن إعداد البحث تم في الفترة الزمنية من (2021م/2022م)

منهجية الدراسة

يحتوي البحث في الجانب النظري على الأساليب والوسائل المتبعة في الرقابة المصرفية والاستعانة بما هو متاح من المراجع ذات العلاقة والدوريات وأيضاً الندوات المصرفية وكذلك الاعتماد على شبكة المعلومات الدولية.

في حين أن الجانب العملي اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وتقنية الاستبيان كأداة للدراسة لهذا الغرض والتي سيتم توزيعها على عينة البحث وكذلك الزيارات الميدانية للمصارف التجارية، والمقابلات الشخصية للقائمين عليها.

الدراسات السابقة

دراسة [3] بعنوان "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية" هدفت هذه الدراسة الى تقييم المداخل المتبعة في تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، كما اتبعت الدراسة منهجية منطقية من مراجع والدوريات والندوات وكذلك الاعتماد على شبكة المعلومات الدولية وخصصت صحيفة استبيانيه خاصة لهذا الغرض.

وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها أن مدخل التحول الكلي أدى إلى حدوث تحسن جوهري في جميع مؤثرات الدراسة (السيولة والربحية والنشاط)، وتوصلت أيضاً إلى أن مدخل التحول الكلي هو المدخل الافضل من حيث إفادة العمليات التشغيلية حيث حقق المصرف أعلى نسبة توظيف للموارد مقارنة بالمصارف الأخرى محل الدراسة.

هدفت دراسة [4] بعنوان معوقات تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا من وجهة نظر موظفي المصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ. إلى التعرف على المعوقات الادارية والشرعية والقانونية التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية الى مصارف اسلاميه، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اخذ عينه عددها 110 مفردة وزعت عليهم استمارات الاستبيان خضع منها للتحليل 106 استمارة أي بنسبة 96% وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الاحصائيةSPSS .

وخلصت الدراسة الى عده نتائج اهمها وجود معوقات ادارية وشرعية وقانونية تعيق عملية تحول المصارف التجارية التقليدية الليبية الى مصارف اسلاميه وجاءت المعوقات الشرعية في مقدمة هذه التحديات ثم المعوقات الادارية ثم القانونية واوصت الدراسة الى اهميه تطوير القوانين الادارية والتشريعات المصرفية بما يستوجب عمليه التحول الى الصيرفة الاسلامية.

دراسة [5] بعنوان "الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضوابط التأسيس عوامل النجاح" تناولت هذه الدراسة ماهية الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، حيث وجد عدة ضوابط منها الضوابط الشرعية والضوابط الأساسية لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية وكما وجد ايضا عدة ضوابط، ضوابط مالية ومحاسبية وإدارية وغيرها من الضوابط الاخرى.

وقد توصل الباحث إلى أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية وهي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالموارد البشرية ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات، من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية مثل التخطيط العلمي والإلتزام الشرعي والإعداد المناسب للكوادر البشرية بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة. دراسة [6] بعنوان "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أفكار الشريعة الإسلامية" .هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التحول ودوافعه ومصادره وأنواعه وأهم المتطلبات والعقبات التي تواجه تنفيذه بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بموضوع التحول، وأهم المسائل الفقهية الناجمة عنه.

وجدت هذه الدراسة ان أبرز العوامل والمتغيرات قد تؤثر على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة حول موضوع المعوقات التي تواجه تحويل المصارف الإسلامية الى مصارف تقليدية ومن خلال الاطلاع على نتائج كلا من [7-11] نرى ان المعوقات كبيرة وتحتاج الى المزيد من الدراسات.

الجانب النظري

أوجه الاختلاف بين النموذجين المصرفين الإسلامي والتقليدي.

إن الهدف من وجود المصارف هو الوساطة المالية، وتعني جذب فوائض الأموال من المدخرين لتوظيفها لدى المستثمرين [12] ، ويمكن حصر أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأتي:

الأهداف

إن هدف المصارف التقليدية هو تعظيم ثروة الملاك، بينما للمصرف الإسلامي اهداف إضافية أخرى، فإلى جانب تعظيم ثروة الملاك، هناك هدف تعظيم ثروة المودعين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحقيق العدالة في توزيع الثروة، محاربة الربا والاحتكار، والمضاربة [13] .

-العلاقة بين المصرف وعملائه

تختلف علاقة المصارف الإسلامية مع عملائها عن المصارف التقليدية وعملائها فهي في المصرف التقليدي علاقة دائن بمدين، أما في المصرف الإسلامي فهي علاقة بين صاحب رأس المال (المودع) والمضارب (المصرف) ويتفرع عن تلك العلاقة أنه بينما يعلم المودع مسبقاً حجم الدخل المتولد عن الوديعة لدى المصرف التقليدي [3] .

-تنويع الأنشطة الاستثمارية

إن نشاط المصرف التقليدي يكاد ينحصر في الاستثمار المصرفي المتمثل في القروض التي تمنح مقابل فائدة، فالمصرف الإسلامي تتسم أنشطته الاستثمارية بالتعدد والتنوع حيث تساهم في تأسيس الشركات التي تعمل في مختلف الأنشطة التي لا تمثل مخالفة للشريعة الإسلامية[14] .

-الرقابة على المصرف

يخضع نشاط المصرف التقليدي إلى رقابة من قبل الملاك ممثلة في الجمعية العمومية للمساهمين، كما يخضع لرقابة حكومية من خلال المصرف المركزي، أما المصرف الإسلامي فلا يقتصر الأمر على رقابة الملاك والحكومة، بل هناك رقابة شرعية تستهدف التأكد من أن العمليات التي يبرمها المصرف تتماشى مع مقتضيات الشريعة الإسلامية [14]

-النشاط الاجتماعي

تؤدي المصارف الإسلامية دوراً اجتماعياً مهماً، إلى دورها الاقتصادي، إذ أنها تراعي الجوانب ذات الطبيعة الاجتماعية، في حين المصارف التقليدية لا تركز على القيام بهذه الأشياء [15] .

الأسس والمعوقات التي تقوم عليها المصارف الإسلامية.

بما أن لكل مؤسسة ناشئة أسس ترتكز عليها وأهداف تسعى لتحقيقها، فإن أسس المصارف الإسلامية تتمثل فيما يلي [9] :

- **الأساس الأول: استبعاد الفائدة في التعامل.** ويشكل هذا الأساس العلاقة بين المصرف والمتعاملين معه، وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا، لقوله تعالى:

(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)

سورة البقرة، الآية 275) وقد اتفق جمهور من فقهاء الأمة على أن الفائدة ربا، والقلة هم من رأوا غير ذلك، وهذه القلة لا تمثل إلا اجتهادات فردية، أنهى الخلاف المؤتمر الإسلامي الثاني لجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام 1965م، الذي ضم ممثلين ومندوبين عن خمس وثلاثين دولة، في كون أن الفوائد مهما كانت مسمياتها تعتبر من أنواع الربا.

- **الأساس الثاني: تقرير مبدأ المشاركة في الغنم والغرم.**

وذلك بديلا عن مبدأ الغنم المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابت، ويشارك المصرف الإسلامي في المشروعات، مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في ملكيته وكذلك إدارته وتسييره والإشراف عليه، وهو شريك ايضا في كل ما ينتج عنه من أرباح وخسائر [11] .

المشاكل والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية:

بما أن لكل نظام أو عمل جديد صعوبات ومشاكل تواجهه، فإن المصارف الإسلامية ليست بمنأى عن هذا المفهوم، فقد واجهت المصارف الإسلامية مجموعة من العوامل كعقبات تعيق إنشائها في كثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

إن جملة هذه العوامل أو المعوقات كانت تختلف من بيئة إلى آخرى، ومن مجتمع إلى آخر حسب الأهمية النسبية لحجم وتأثير كل منها، وهذه المعوقات يمكن إرجاعها إلى واقع البيئة التي تعمل فيها المصارف، فإن البيئة التي اعتادت وألفت وتمرست وصاغت نظامها وقوانينها على أساس المعاملات بفائدة، أصبح فيها عمل المصارف الإسلامية التي تبتعد على أساليب التعامل بالفائدة مثل الجسم الغريب في هذه المجتمعات، وقد ينعدم في هذه البيئة التألف والانسجام بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية [8] ، ويمكن تقسيم ما تعاني منه هذه المصارف من حيث الصعوبات والمشاكل إلى أربع صعوبات.

الصعوبات المصرفية

إن المصارف الإسلامية شأنها شأن المصارف التقليدية، فقد يكون لها مشاكل وصعوبات الداخلية، مثل عدم وجود عاملين مؤهلين ومتخصصين في الجانب الشرعي والمصرفي معاً، وكذلك تعدد أراء المرافقين الشرعيين في الحكم على بعض النشاطات المصرفية. في المقابل يعد غموض العلاقة مع المصرف المركزي وغموض العلاقة مع المصارف التقليدية الأخرى من الصعوبات المصرفية التي تواجها المصارف الإسلامية [15].

الصعوبات الاقتصادية.

ضعف الهياكل الإنتاجية والإستثمارية في البلاد الإسلامية، حيث أن هذه المصارف لا تحبذ ولا ترغب في المجازفة بأموالها وأموال المودعين لديها في الاستثمارات في هياكل إنتاجية ضعيفة، كان لطبيعة هيكل الموارد التي أتيحت للمصارف الإسلامية في بعض الدول الإسلامية عدد من الأثار والنتائج على قدرتها لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية، نتيجة لعدم توافر الموارد طويلة الأجل اللازمة لتحويل الاستثمارات طويلة الأجل إلى تركيز الغالبية العظمى من استثمارات هذه المصارف إلى استثمارات قصيرة الأجل [10] .

- الصعوبات القانونية.

تعد القوانين الوضعية التجارية، الضريبية عن القواعد الشرعية: معظم الدول الإسلامية تعيش في ظل قوانين وضعية غير متماشية في أغلبها مع الشريعة الإسلامية، وقوانينها التجارية شأنها شأن سائر القوانين الأخرى المشتقة من تشريعات ونظم بعيدة عن واقع هذه المجتمعات فإن المصارف

والمؤسسات الإسلامية تعمل في مجال التمويل على أساس العقود والاتفاقيات الخاصة، دون أن تكون له مؤيدات قانونية، وقواعد مكملة، ومزايا ضريبية مماثلة للمصارف التقليدية [2] .

- الصعوبات الاجتماعية.

تعاني المصارف الإسلامية من صعوبات جما نتيجة لظروف البيئة التي لا تتحاشى التعامل بالفائدة، حيث أن هناك شريحة من المجتمع تحجم عن التعامل مع المصارف التقليدية لكونها تتعامل بالفائدة، وأيضاً في الوجه المقابل هناك فئة من تتعامل مع هذه المصارف دون أدنى تحفظ نتيجة تأثرها بالفكر الغربي وما تعرضت له البلاد الاسلامية من قبل الإعداء [11].

الجانب العملي للدراسة

تتناول هذه الدراسة عرضاً مفصلاً عن أداة جمع البيانات وطرق إعدادها والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وكذلك مجتمع وعينة الدراسة التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على العوامل الداخلية والتحقق من مدى تأثيرها على تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمصرف الجمهورية فرع سبها، حيث يعتبر هذا الفرع من اكبر الفروع بالمنطقة الجنوبية كما ان اكثر التداولات المالية التي تتم في القطاع المصرفي تتم عن طريق مصرف الجمهورية، فيما اعتمد الباحث على العينة العشوائية احتمالية قوامها (30) مفردة، فقام الباحث بتوزيع (30) استمارة اشتملت على جزئين أساسيين حيث أستخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين والمتمثلة بالجنس، والعمر، المؤهل العلمي، والوظيفة، والتخصص العلمي، أما الجزء الثاني من الاستمارة فتكون من محور رئيسي يتكون من (15) فقرة تم تخصيصه لبيان تأثير المعوقات الداخلية على تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، في حين استردت جميع الاستمارات كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول 1: الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
30	0	0%	0	0%	30	100%

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

-الجنس

الجدول 2: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	عدد الحالات	النسبة%
ذكر	20	66.67
أنثى	10	33.33
المجموع	30	100.0%

أظهرت النتائج في الجدول (2) أن (20) من المبحوثين وما نسبته (66.67%) من الذكور، (10) من المبحوثين إناث، وهذا يشير إلى إن غالبية العاملين بالمصرف هم من الذكور ويدل على طبيعة المجتمع الذي يكمن فيه الذكور على الوظائف.

- العمر

الجدول 3: يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	عدد الحالات	النسبة%
أقل من 30 سنة	11	36.67
30 إلى اقل من 40	0	0
40 إلى اقل من 50	10	33.33
50 إلى أقل من 60	6	20
60 سنة فأكثر	3	10
المجموع	30	100%

بينت النتائج في الجدول (3) أن (11) مستهدفاً وما نسبته (36.67%) كانت أعمارهم أقل من (30) سنة، و(10) مستهدفين وما نسبته (33.33%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية (40) إلى اقل من (50) سنة، و(6) مستهدفين وما نسبته (20%) تراوحت أعمارهم من (50) إلى اقل من (60) سنة، و(3) مستهدفين وما نسبته (10%) كانت أعمارهم 60 سنة فاكثر، وهذا يبين إن (63.33%) من المستهدفين كانت أعمارهم أكبر من (40) سنة تقريباً، وهذا يقدم دعماً للبيانات التي تم جمعها من المستهدفين.

- المؤهل العلمي

الجدول 4: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد الحالات	النسبة%
دبلوم	11	36.33
بكالوريوس	10	33.33
ماجستير	5	16.67
دكتوراه	4	13.3
المجموع	30	100%

كشفت البيانات في الجدول رقم (4) أن (11) مستهدفاً وما نسبته (36.33%) يحملون مؤهلات الدبلوم، وما نسبته (13.3%) يحملوا مؤهلات الإجازة الدقيقة (الدكتوراه)، ومما سبق؛ يتبين إن غالبية المستهدفين هم من حملة المؤهلات الجامعية فأكثر وهذا يطمئن الباحث على البيانات التي تم جمعها من المستهدفين كونهم سبق وإن تعاملوا مع الاستبيان والغاية منه أثناء دراستهم الجامعية.

- الوظيفة

الجدول 5: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	عدد الحالات	النسبة%
محاسب	18	60

إداري	9	30
أخرى	3	10
المجموع	30	%100

كشفت البيانات في الجدول رقم (5) أن (18) مستهدفاً وما نسبته (60%) يعملون بصفة محاسب، و(3) مستهدفين وما نسبته (10%) يعملوا بوظائف أخرى غير التي تم ذكرها، ان هذا التنوع في المسميات الوظيفية يدعم الدراسة نظراً لشمول المسميات الوظيفية المتخصصة بموضوع الدراسة.

- التخصص العلمي

أوضحت البيانات في الجدول (6) أن (12) مستهدفاً وما نسبته (40%) متخصصين في المحاسبة، (3) مستهدفين وما نسبته (10%) كانت لهم تخصصات أخرى غير التي تم ذكرها، مما سبق؛ يبين تنوعاً جيداً في التخصصات والذي ينعكس إيجاباً على البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة أداة الدراسة.

الجدول 6: توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	عدد الحالات	النسبة%
محاسبة	12	40
إدارة أعمال	4	13.3
نظم معلومات محاسبية	6	20
مصارف واستثمار	5	16.7
أخرى	3	10
المجموع	30	%100

اختبارفرضية الدراسة

توجد عوامل داخلية تؤثر كمعوقات في عملية تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا.

للتحقق من الفرضية، تم الاعتماد على نسب الموافقة فإذا كانت نسبة الموافقة أقل من (20%)

فإن درجة الموافقة ستكون منخفضة جداً وبالتالي يتم رفض الفرضية، وإذا تراوحت نسبة الموافقة من (20% إلى أقل من 60%) فإن درجة الموافقة بين منخفضة إلى متوسطة) وبالتالي فإن هناك قبول جزئي للفرضية، وإذا كان نسبة الموافقة أكبر من (60%) فهذا يعني إن درجة الموافقة بين مرتفعة إلى مرتفعة جداً وبالتالي يتم قبول الفرضية.

مما تقدم، يتبين إن نسبة الإجابة بنعم كانت (33.11%)، في حين كانت نسبة الإجابة بلا تساوي (66.89%)، وهذا يشير إلى إن درجة العوامل الداخلية كانت مرتفعة، لذا يتم قبول فرضية الدراسة " توجد عوامل داخلية تؤثر وتعيق عملية تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا".

من الملاحظ في الجدول (7) وطبقاً لنسبة الإجابة " لوجود موقع الكتروني يسهل على العملاء التعامل مع الخدمات التي يقدمها المصرف" قد تم تحديدها كمعوق وهذا من المحتمل أن يكون له أثر في عدم تمتع المصرف الإسلامي بميزة تنافسية، وبالتالي في حال تفعيل المصرف الخدمات الإلكترونية للعملاء، من المتوقع سيكون له تأثير في اكتساب المصارف الإسلامية ميزة تنافسية عن المصارف التجارية الأخرى.

النتائج

بناء على هذا الدراسة فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

1- توجد عوامل داخلية يعاني منها المصرف قيد الدراسة كمعوقات تؤثر في عملية تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف الإسلامية.

2- لا يقوم المصرف بإجراء البحوث والدورات التي تهدف إلى التعرف على مدى قبول العملاء وتطلعاتهم عن خدمة الصيرفة الاسلامية.

3- لا يهتم المصرف بالترويج للخدمات الصيرفة الاسلامية واستغلال التطور التكنولوجي للترويج وتوطيد الصلة مع العملاء المتعاملين مع المصرف.

4- قلة الدورات التدريبية التي تقوم بها إدارة المصرف والمتعلقة بتطوير الموظفين وتأهيلهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال خدمات الصيرفة الاسلامية.

5- لا يتمتع المصرف بميزة تنافسية في تقديم خدمات الصيرفة الاسلامية.

6- لا يسعى المصرف إلى زيادة الحصة السوقية المصرفية في مجال خدمات الصيرفة الاسلامية.

7- لا يتم اعتماد مخصصات مالية تدعم تقديم الخدمات المصرفية من جهة وتحقق ارباح مرضية من جهة اخرى.

8- لا تتوافق حاجات ورغبات وتطلعات العملاء مع الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف.

التوصيات

1. ضرورة إجراء العديد من البحوث والدراسات من أجل التعرف على حاجات ورغبات العملاء وتطلعاتهم الغير مشبعة ومحاولة اشباعها، بمزيج تسويقي خدمي مناسب والذي من الممكن ان تترتب عليه العديد من النجاحات في تقديم خدمات الصيرفة الاسلامية.
2. السعي للحصول على حصة سوقيه كبيرة تساهم في تحقيق أهداف وسياسة المصرف وخاصة ان الخدمات المصرفية متطورة، متنوعة ومرتبطة مع بعضها.
3. العمل على تسهيل عملية الاتصال بين إدارة المصرف والعملاء من خلال موقع الكتروني للمصرف يساهم في تقديم الخدمة المصرفية المتطورة.
4. إقامة الندوات والمحاضرات من أجل توعية العملاء بكيفية الوصول للموقع الالكتروني والتعامل معه بسهولة.
5. إقامة الدورات التدريبية المناسبة للموظفين وتنويعها في مجال خدمة الصيرفة الاسلامية والعمل المصرفي وكيفية استغلال التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدمة التعامل مع العملاء.
6. الحرص على تقديم خدمات مصرفية اسلامية وتطويرها في ظل عدم وجود منافسة واضحة من قبل المصارف التجارية العاملة في مجال الصيرفة وذلك يفتح العديد من الفروع بالعديد من المناطق الحصول على حصة سوقية مناسبة وتحقيق عائد مريح من وراء التعامل بالخدمة المصرفية.
7. ضرورة تقديم الدعم المالي وتقديم خدمات الصيرفة الاسلامية وتوسع انتشارها وتدليل الصعاب امامها في ظل القيود التي تفرضها الدولة عليها.
8. استخدام أفضل أنواع التكنولوجيا التي تتناسب مع تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية التي تزيد من سرعة انجاز الاعمال وذلك من خلال

المواقع الالكترونية لتسهيل التعامل مع هذه الخدمة.

الجدول 7: التوزيعات التكرارية لتأثير العوامل الداخلية في عملية التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية

	الفقرة	نعم		لا		درجة المعوق
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
1	هل يقوم المصرف بإجراء البحوث والدراسات اللازمة التي تهدف إلى التعرف على مدى قبول العملاء للخدمات	13	43.33	17	56.67	متوسطة
2	هل يعمل المصرف على توزيع الخدمات المصرفية	33.33	10	20	66.67	مرتفعة
3	هل يوجد لدى المصرف موقع الكتروني يسهل على العملاء التعامل مع الخدمات التي يقدمها	0	0	30	100	معوق تام
4	هل يقوم المصرف بتوفير التكنولوجيا المستخدمة بالمصارف الاخرى والتي تتماشى مع التطور المصرفي	50	15	15	50	متوسطة
5	هل يعمل المصرف على تأهيل الموظفين وتدريبهم على استخدام التكنولوجيا	16.67	5	25	83.33	مرتفعة جداً
6	هل يتمتع المصرف بميزة تنافسية في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية	0	0	30	100	معوق تام
7	هل تم اعتماد مخصصات مالية تدعم خدمة الصيرفة الإسلامية	36.67	11	19	63.33	مرتفعة
8	هل توجد قيود للدولة على تقديم الصيرفة الإسلامية	50	15	15	50	متوسطة
9	هل تتوقع انها سوف تجني ارباح من خلال التعامل مع الصيرفة الإسلامية	50	15	15	50	متوسطة
10	هل من ضمن أهداف المصرف من خلال التعامل بخدمة الصيرفة الاسلامية زيادة الحصة السوقية	40	12	18	60	متوسطة
11	هل تتوقع الادارة من خلال تقديم خدمات الصيرفة الاسلامية تحقيق ارباح مرضية	50	15	15	50	متوسطة
12	خدمات الصيرفة الاسلامية التي يتحصل عليها العملاء تحقق رغباتهم وتشبعها	100	30	0	0	لا يوجد
13	يسعى العملاء الى الخدمات المصرفية الجديدة والمتطورة التي تتقدمه المصارف الاخرى المنافسة	0	0	30	100	معوق تام
14	هل تعتبر خدمات الصيرفة الاسلامية مكملة للخدمات المصرفية وتلاقي اقبال ورضاء من العملاء	0	0	30	100	معوق تام
15	هل اغلب العملاء المتعاملين مع الخدمات المصرفية تتوافق أهوائهم وتطلعاتهم مع خدمات الصيرفة الاسلامية التي تقدمها المصرف	26.67	8	22	73.33	مرتفعة
	اجمالي المعوقات		33.11	66.89		مرتفعة

Author Contributions: "Not applicable."

Funding: "This research received no external funding."

Data Availability Statement: "No data were used to support this study."

Conflicts of Interest: "The author declare that they have no conflict of interest."

Acknowledgments: "The author would like to thank the General Administration of the Republic Bank."

References

[1] أسامة عبدالمجيد العاني، امجد احمد خليفة القندولي، إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا. مكتبة أكاديميا العربية، 2019.

[2] عديلة خنوسة، لحسن فوضيل. التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة لجامعة بنغازي ، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ص 321- 380، 2019.

[3] مريم رستم، تقييم مداخل التحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، 2014.

[4] يونس على أمبية أبوخطوة، طارق محمد سالم ابوخزام. معوقات تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا من وجهة نظر موظفي المصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، العدد الخامس والعشرون أيار – مايو – 2023.

[5] السرحي، "الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضوابط التأسيس عوامل النجاح"، 2010.

[6] عطيات، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أفكار الشريعة الإسلامية"، 2007.

[7] سميران، محمد دوجان العموش، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول للمعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة ال البيت، 2011.

[8] أسامة على، امجد خليفة، إمكانية تحويل المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا. مجلة بيت الماشورة (جامعة طرابلس ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، ص 32-380، 2019.

[9] أحمد أحمد بخيت، معايير التمويل في المصارف الاسلامية، على التنافسية العالمية،دراسة حالة النظام المصرفي السودان،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية، كلية الدراسات العليا، 2012.

[10] اجبارة، عبدالمنعم حسن، زينب حسن اجبارة، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة البحوث الاكاديمية لجامعة بنغازي ، المجلد الحادي عشر، العدد الخامس ، ص 255-300، 2016.

[11] عبدالقادر رحاب، فوزي، معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس. المجلة العلمية لكلية الإقتصاد والتجارة لجامعة المرقب، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ص 321- 380، 2022.

[12] العجلوني محمد، البنوك الإسلامية، دار المسيرة، عمان، 2008.

[13] كهينة رشام، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: الآليات والمعوقات، مجلة البشائر الاقتصادية لجامعة بنغازي ، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، ص 321- 380، 2016.

[14] مصطفى ناطق صالح، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، البنوك الإسلامية، تاريخ الاسترجاع: 27-7-2014. نشر بموقع: arabnak.com.

[15] أبو محمد موسى. مخاطر صيغ التمويل الاسلامي،وعلاقتها بمعيار، كفاية رأ س المال للمصرف الاسلامية من خلال معيار بازل. رسالة دكتوراة. كلية العلوم المالية والمصرفية- الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.